النامية تطالب بأن تكون قضية التنمية لها السبق على قضية البيئة في جدول الأولويات، بل نادت بعض هذه الدول بالتضحية بقضية البيئة في مقابل التنمية، إذا حدث تعارض بين التنمية والحفاظ على البيئة في حالة عدم استعداد الدول الصناعية في تعويض الدول النامية عن عدم الإسراع بخطى التصنيع اللازمة من أجل النهوض بمستوى المعيشة في البلاد النامية، ويصرح (موريس سترونج) بحاجة الدول النامية إلى ٢٥ بليون دولار سنوياً من أجل القيام بمشروعات حماية البيئة وحدها، والتي لا تستطيع الدول النامية بأي حال من الأحوال توفيرها ومن هنا أهمية المساعدات الغربية في تقديم الأموال اللازمة لتنفيذ المشروعات اللازمة إن أراد الشمال الصناعي المحافظة على الجنوب الفقير من تصدير أخطار التلوث إليه (٨: د. علاء الحديدي، مرجع سابق، ٩٠ ـ ٩١).

* * *

٦ ـ شروط الإصلاح البيئي العالمي:

وهذه الاعتبارات جعلت للإصلاح البيئي شروطاً لا بد منها على المستوى العالمي وتتلخص فيما يلي:

ـ ضرورة تنمية عالم الجنوب الذي تفاقمت مديونيته، وقام ببيع موارده للمستثمر الأجنبي الهادف إلى الربحية بغض النظر عن الآثار البيئية المدمرة، فالفقر أحد الأسباب والنتائج في تدهور البيئة، وفي الدول الفقيرة الحياة نفسها معرضة للخطر وليس نوعية الحياة.

ـ توفير إمكانيات النمو المتواصل للعالم أجمع عبر رأس المال

البشري، أي عبر الاهتمام بالصحة، والتعليم، والماء النقي، وغيره من ضرورات الحياة الأساسية.

- توفير المال اللازم لإصلاح الأوضاع البيئية المتدهورة في معظم الأقطار.

- التخلص من الصناعات الملوثة للبيئة باستخدام التكنولوجيا الملائمة.

- توفر الإرادة السياسية لحكومات العالم أجمع وفي مقدمتها الدول الصناعية المتقدمة صاحبة النصيب الأكبر في المسؤولية عن تلوث البيئة، وبالتالي صاحبة العبء الأكبر في مسؤولية الإصلاح البيئي (٨: د. عبدالفتاح الجبالي: الخيارات التنموية والمشكلة البيئية: ١١٢، ١١٤، ١١٥).

- وهذا يستدعي تغيير نظام التجارة الدولية، ونظام تقسيم العمل الدولي غير المتكافىء، وتغيير النمط الحالي في العلاقات الدولية، بما يحقق التوازن العالمي، الذي يوفق بين المصالح المتعارضة على النحو الذي يوزع المسؤولية على المجتمع الدولي بأسره وليس على فقراء العالم وحدهم

- كما أن آليات السوق غير ناجحة في منع التلوث أو التخفيف منه، لأن ذلك يستدعي تدخل الدولة، فقد فشلت تلك الآليات في أن تأخذ في حسبانها مصالح الذين يضارون، لأنها تسمح بالاستغلال السيئ للموارد بغض النظر عن آثارها البيئية الضارة، فتكون النتيجة إزالة هذه الموراد مثل الغابات وغيرها، فضلاً عن أن الرغبة في الربح السريع والسهل، تجعل

الشركات الصناعية العملاقة تهمل الوسائل التكنولوجية، اللازمة لتحسين الأداء البيئي.

وأما المؤسسات المتوسطة والصغيرة، فإن تكاليف الحد من التلوث كبيرة بالنسبة لها بالقياس إلى نتائج أنشطتها.

ـ أن تتحكم القيم الإنسانية في سلوك البلدان الصناعية لتكفها عن نقل نفايات صناعتها الملوثة للبيئة إلى الدول النامية كالصناعات الكيميائية، والتعدينية، والحديدية، والمعادن الأولية إلى حد وصل بأحد خبراء البنك الدولي إلى الدعوة إلى تبني هذه السياسة باعتبار الدول النامية أساساً مناطق ملوثة (٨: ١١٤).

ـ أن تمتلك الدول النامية القدرة على الانتقاء الواعي للتكنولوجيا مما هو متاح في السوق التكنولوجية العالمية، والقدرة على حسن استغلالها، حيث تعتمد المشاريع الاستثمارية فيها على صناعة لا تضيف طاقات تكنولوجية جديدة للمجتمع فضلاً عن تلك الملوثة للبيئة، والتي ترغب الدول المتقدمة في التخلص منها، وتكمن وراء ذلك سياسة استراتيجية موحدة للاستثمار على الصعيد الدولي، تحول دون إسهام الشركات الأجنبية في تنمية العالم الثالث، ليظل معتمداً على الاستيراد ومخزناً للملوثات البيئية (٨: ١١٥).

ـ بلورة سياسات اقتصادية وإعلامية تعالج الإجحاف في توزيع الدخل والثروة، وتوقف شيوع النمط الاستهلاكي المفروض من الدول الصناعية على دول العالم الثالث، والتوفيق بين استمرار التنمية وتحسين

نوعية البيئة، حتى لا تكون عملية حماية البيئة على حساب التنمية، وبين الاعتبارات الاجتماعية، والثقافية، والأوضاع البيئية المتردية (٧: وحيد عبدالمجيد: ٧٣، ٧٤).

- أن تكون التنمية متواصلة، تفي باحتياجات الحاضر دون الإخلال بقدرة الأجيال المقبلة على الوفاء باحتياجاتها (٨: د. ألفت حسن آغا: ١٠٦)، وهذا الشرط سيحول دون استنزاف الموارد، وسيؤدي إلى الاستغلال الأمثل لها، وسيوقف سيل القروض الخارجية، والاعتماد على الخارج.

- أن تسخر الآلة الإعلامية وخاصة الإذاعة والتلفاز ووسائل الاتصال الجماهيرية في أمتنا التي يغلب على جماهيرها الأمية، في التوعية بالمشكلات البيئية وطرق علاجها، وبحيث يتجاوز هذا الجهد المشكلات العالمية، وخاصة وأن الجمهور يتعذر عليه فهم قضايا البيئة وسط زحام مشكلاته اليومية، لاسيما في البلاد العربية التي يتركز الاهتمام الإعلامي فيها على الصحافة، التي تعتمد على الحدث، والخبر المثير، والتغطية السطحية، دون التصدي للموضوعات التحليلية التي تناقش من خلالها أسباب المشكلات ووسائل علاجها، وأما التلفاز فيعتمد اعتماداً شبه كلي على الأفلام الأجنبية التي تبعد كل البعد عن واقع الحياة العربية، مع سوء الإعداد، والتقديم لتلك البرامج، ولا شك أن الإدراك الشعبي للقضايا البيئية له أهمية عظمى في أية استراتيجية لتحقيق التنمية القابلة للاستمرار، مما يستدعي تخصيص برامج خاصة تهتم بقضايا ومشكلات البيئة لكل من الصفوة والجماهير الأمية أو شبه الأمية، والتعرض

لهذه المشكلات من خلال الدراما، والاهتمام بالأشكال الصحفية الأخرى إلى جانب الخبر كالتحقيقات الصحفية، والرسوم الكاركاتيرية وعمل دورات تدريبية للقائمين بالاتصال للتعريف بنوعية المشكلات البيئية ودور وسائل الإعلام في مواجهتها (٨: المرجع السابق: ١٥٠ ـ ١٥١).

وعند إرجاع البصر إلى شروط الإصلاح البيئي يتضح لنا أن هناك وسائل متنوعة، لعلاج المشكلات البيئية:

ـ منها ما يتصل بتغيير السياسات الحكومية المحلية، والعالمية إزاء الأوضاع الاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية، والبيئية بشكل مترابط، وما يستلزمه من توفر للإرادة السياسية على المستوى العالمي وخاصة من قبل الدول الصناعية المسؤولة أكثر عن التلوث في العالم.

ـ ومنها ما يتصل بإعادة النظر في نمط العلاقات الدولية الاقتصادية ونمط التجارة الدولية السائد، ونمط تقسيم العمل الدولي.

ـ ومنها ما يتصل بالبعد القيمي الذي يتصل بعدالة التوزيع للدخل، والموارد، الثروة، وتضييق فجوة التفاوت في مستوى المعيشة، ومستوى النمو بين دول الشمال ودول الجنوب، والقيام بالسلوك التكافلي إزاء مشكلات التنمية والبيئة معاً في العالم أجمع.

ـ ومنها ما يتصل بتغيير النظرة العنصرية ـ الاقتصادية الربحية لدى شركات ودول الشمال إزاء دول وشعوب الجنوب.

ـ ومنها ما يتصل بإحلال النظرة الشاملة مكان النظرة الأحادية التي تكتفي بمعالجة مشكلات البيئة في معزل عن مشكلات التنمية، وخاصة

في دول وشعوب الجنوب، وهذا يتطلب الجمع بين البيئة والتنمية، وبين حماية البيئة، والإبقاء على حياة إنسان عالم الجنوب، وتحسين حياته، وفرق شاسع بين من ينشغل في المحافظة على نوعية حياته كما يفعل إنسان الشمال وبين من يعجز عن الإبقاء على حياته.

- ومنها ما يتصل بالإرادة التنموية، القادرة على الاعتماد على الذات، وعلى حُسْن انتقاء التكنولوجيا، والصناعات التي تضيف طاقات تكنولوجية جديدة للمجتمع، وتحول دون الاعتماد على الاستيراد وإبقاء البلاد مخزناً للنفايات الضارة، وموطناً للصناعات الملوثة.

- ومنها إجرائية، قد تكون قانونية أو مؤسسية أو رقابية أو إعلامية يراد من ورائها التخلص من الصناعات الملوثة للبيئة بتكنولوجيا ملائمة، وإيجاد الوعي الجماهيري الواسع بالمشكلات البيئية، والوقاية من حدوثها أو التخفيف من آثارها.

- ومنها مفهومية، تؤدي إلى تبني مفهوم واسع للتنمية، لا يضحي بحق الأجيال القادمة في الوفاء باحتياجاتها، وهو ما سيوقف استنزاف الموارد المتاحة، وسيحد من الإسراف في استغلالها والحد من القروض الخارجية.

وقد اتخذ المجتمع الدولي صوراً شتى من الآليات القانونية والمؤسسية لحماية البيئة، ومنها:

* بلورة المبادئ القانونية، التي تضبط مواقف الدول في تعاملها مع الجوانب المختلفة لحماية البيئة، والمحافظة على تنمية مواردها، وتكون

ما يسمى بالقانون الدولي العام للبيئة كفرع جديد ومتميز من فروع القانون الدولي العام.

* إنشاء أجهزة دولية تناط بها مهمة الاضطلاع بحمل الوظائف والاختصاصات ذات العلاقة بقضايا ومشكلات البيئة كبرنامج الأمم المتحدة للبيئة UNEP.

* وضع نظام للمسؤولية الدولية أكثر ملائمة عن الأضرار التي يمكن أن تنجم عن إخلال الدول بالتزاماتها الدولية فيما يتعلق بحماية البيئة والحفاظ على مواردها (٨: د. أحمد الرشيدي: ١٣٦ ـ ١٣٧).

ويزخر الإطار القانوني الدولي لحماية البيئة بالعديد من الاتفاقيات، والمواثيق، والمبادئ، والإعلانات على المستوى الدولي العالمي، آخرها ما وضع في جدول أعمال (قمة ريودي جانيرو) الذي أطلق عليه (قمة الأرض)، وذلك في يونيو ١٩٩٢م، وقد تضمن القضايا الآتية:

ـ حماية الغلاف الجوي.
ـ حماية موارد الأرض.
ـ حفظ التنوع البيولوجي.
ـ حماية موارد المياه العذبة.
ـ حماية المحيطات، والبحار، والمناطق الساحلية، وترشيد استخدام مواردها الحية.
ـ الإدارة السليمة بيئياً للتكنولوجيا الحيوية، والنفايات الخطرة.
ـ تحسين نوعية الحياة وصحة البشر.

- منع الإتجار غير المشروع بالنفايات السامة.

- تحسين ظروف العيش عن طريق استئصال الفقر ووقف التدهور البيئي (٨: المرجع السابق: ١٤٠ - ١٤١).

obeikandl.com